*مسودة بيان للمناقشة*

**التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان**
**الجلسة رقم (32) لمجلس حقوق الإنسان**
**اجتماع الفريق رفيع المستوى بمناسبة الذكرى العاشرة لمجلس حقوق الإنسان**

**13 من يونيو/حزيران، جنيف**

السيد الرئيس

إنّ التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ("GANHRI"، والمعروف سابقًا باسم لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان "ICC")، ومن خلال أعضائه البالغ عددهم 72 مؤسسةً وطنية لتعزير وحماية حقوق الإنسان (NHRI) المُعتمدة من الفئة ( A)، يرحّب بالفرصة التي أُتيحت له للمشاركة في اجتماع الفريق رفيع المستوى المُنعقد اليوم بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لمجلس حقوق الإنسان (يُشار إليه فيما يلي باسم المجلس).

إنّ قرار الجمعية العامة ذي الرقم 60/251 الذي تأسس المجلس بموجبه، يقدّم رؤية مستقبلية للتعاون الوثيق مع المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

تعتمد المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ع لى المجلس، بصفته الهيئة الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان بين الحكومات في منظمة ا لأمم المتحدة، في تقييم تنفيذ حقوق الإنسان على أرض الواقع وتقديم توجيهات بشأن ها بما يتماشى مع القواعد والمعايير والأعراف الدولية لحقوق الإنسان، في جميع أنحاء العالم.

وبالمقابل، فإنّ المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان - التي تلتزم بمبادئ باريس - تسهم في تسخير خبراتها الخاصة لخدمة النظام الدولي لحقوق الإنسان، نظرًا لاستقلاليتها وموقعها الاستراتيجي في شبكةٍ من نظم الحماية الوطنية، لا سيّما من خلال تفاعلها مع البرلمانات والسلطات القضائية والمجتمع المدني وأصحاب الحقوق والمدافعين عنها.

وتُعطي المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان أهميةً خاصةً لمتابعة توصيات المجلس ذات الصلة ومراقبتها وإعداد التقارير حول تنفيذها، وبالتالي تحقيق أقصى قدر من تأثير المجلس على الصعيدين الوطني والمحلي.

ساهمت المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان المُلتزمة ب مبادئ باريس في عمل المجلس أيضًا لإعداد المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وغيرها من القواعد والمعايير، مثل البروتوكول الاختياري للميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR)، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل ( CRC)، من خلال تنسيق إسهاماتها عبر التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI) باعتباره منصةً لإيصال صوتها إلى العالم.

وعلى مدى سنوات، قُطعت أشواطٌ مهمة في توطيد التعاون بين المجلس والمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وقد شهدت الممارسات والترتيبات تطورًا ملموسًا - وتم تعزيزها نتيجةً للاستعراض الذي أجراه المجلس في عام 2011 - للسماح بالمشاركة المُستقلة للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان التي تلتزم بمبادئ باريس في عمل المجلس.

وقد لقيت التجارب الإيجابية لمشاركة المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المجلس ترحيبًا مستمرًا من قِبل الجمعية العامة، لا سيّما في قرارها الأخير حول المؤسسات الوطنية للتعزيز وحماية حقوق الإنسان، المؤرخ في ديسمبر/كانون الأول 2015، والذي دعا جميع آليات الأمم المتحدة وعملياتها إلى تعزيز مشاركة المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في عملها، استنادا إلى ممارسات المجلس.

وإيمانًا بتطلعنا إلى المستقبل، يسُر التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI) أن يقدّم الاقتراحات الثلاثة الآتية، والتي سوف تعزز قدرة المجلس على الاستفادة من الخبرة الفريدة من نوعها للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وغيرها من أصحاب المصلحة على المستوى الوطني:

- أولاً، من المهم الحرص على أن تتوفر للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان **القدرة** على الانخراط بشكل فعّال مع المجلس ومن خلاله لتعزيز حقوق الإنسان على أرض الواقع. ومع التوقعات المتزايدة للإنجازات المطلوبة من المؤسسات الوطنية، ينبغي أن تحظى المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بالتأييد الجماعي في جميع المناطق وجميع السياقات الوطنية، وأن يتم دعمها لامتلاك الصلاحيات والموارد الكافية لتأدية مهامها بما يتماشى مع مبادئ باريس والاستجابة لمتطلبات هذا الاعتراف المُرحّب به . إنّ هذا عنصرٌ جوهري لجهود التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ( GANHRI) والشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ( NHRI)، وهو مسؤولية يتشاركها المجلس والمجتمع الدولي بشكل واضح.

- العنصر الأساسي الثاني هو **الفضاء**، والذي يعني توفير فرصة حقيقية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية وأصحاب الحقوق والمدافعين عنها للانخراط في عمل المجلس و آليات الأمم المتحدة الأخرى. وبالرغم من الإنجازات الهامة التي تحقّقت لجعل فرصة الوصول إلى المجلس متاحةً بشكلٍ أكبر لأصحاب المصلحة على المستوى الوطني، من خلال توفير البث عبر الإنترنت وبيانات الفيديو على سبيل المثال ، لا يزال هناك المزيد لتقديمه . وينبغي أن تشمل فرص المشاركة جميع مراحل عمل المجلس: ابتداءً بإعداد التقارير عن الأوضاع الوطنية وانتهاءً بوضع التوصيات، ومتابعة التقدم المُحرز على مستوى الدولة ومراقبته وتقييمه.

- العنصر الثالث هو **الحماية.** ما زالت الأعمال الانتقامية أو أعمال الترهيب المُرتكبة بحق الأشخاص الذين يتعاونون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان تشكل مصدر قلق للمجتمع الدولي . وقد طالت هذه الأعمال المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وأعضائها وموظفيها. وفي حين اتخذت الجمعية العامة ومجلس الأمن – من خلال القرارات الصادرة عنهما – موقفًا واضحًا من أعمال الانتقام والترهيب وغيرها من الأعمال المُرتكبة بحق المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ، فمن المهم للمجلس - ومنظومة الأمم المتحدة على النطاق الأوسع - تطوير نهج مشترك ومُنسَّق للتصدي لأعمال ا لانتقام والترهيب وغيرها من الأعمال المُرتكبة ضد أي جهة تتعاون مع الأمم المتحدة والرد عليها بشكلٍ أكثر فاعلية، والعمل على الحيلولة دون وقوع حالات مشابهة في المستقبل.

وتفضل بقبول خالص الشكر.